أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: النظرية والواقع

د. أســـامة فاروق مخيمر*

مستخلص

جاء تصويت الشعب البريطاني لصالح مغادرة الاتحاد الأوروبي فيما عـرف باسـم (البريكسـت)، ليضرب أكثر وأكبر نماذج التكامل الإقليمي نجاحا حول العالم، وهو الاتحاد الأوروبي (المكون من ٢٨ دولة بما فيها بريطانيا) والذي قطع شوطا كبيرا وغير مسبوق في تحقيق التكامل بين دوله. وبناء عليه فإن ذلك الخروج يتطلب دراسة الأسس النظرية التي قام عليها الاتحاد الأوروبي في تكامله، وأيضا فهم الأسس النظرية، والأسباب العملية التي تسببت في دفع الشعب البريطاني للتصويت لصالح الخـروج، وهو ما تهدف الدراسة الى تحقيقه.

كلمات مفتاحية: البريكست- بريطانيا- الوظيفية- الوظيفية الجديدة- التكامل الإقليمي- التفكك- الاتحاد الأوروبي.

مقدمـة

في يوم ٢٣ يونيو عام ٢٠١٦ صوت الشعب البريطاني لصالح مغادرة الاتحاد الأوروبي فيما عرف باسم (البريكست) Brexit بنسبة ٥٢ بالمئة مقابل ٤٨ بالمئة. وقد أحدث تصويت البريطانيين لصالح الخروج من عضوية الاتحاد الأوروبي حدثا مهما على مستوى المراقبين والدارسين لتجارب التكامل الإقليمي حول العالم، الذين طالما رأوا في تجربة الاتحاد الأوروبي، منذ تأسيسه ونشأته، مثالا على منهج التدرج في التكامل، والإصرار على التغلب على الصعوبات التي واجهت الاتحاد منذ تأسيس المجموعة الأوروبية للفحم والصلب عام ١٩٥١. فقد ظلت التجربة الأوروبية تقدم للعالم باعتبارها النموذج الأمثل في مجال التكامل الإقليمي، بل طرحت باعتبارها النموذج المثالي لتطبيق نظريات التكامل، وكما تلاحظ الدراسات المنشورة في

* أستاذ العلوم السياسية المساعد، كلية السياسة والاقتصاد ، جامعة بنى سويف، مصر.
E.mail: Osamafma@hotmail.com

هذا المجال فإن معظم مشروعات التكامل الإقليمي أو الإقليمية regionalism ، خلال الفترة من بعد الحرب العالمية الثانية وحتي نهاية الحرب الباردة، قد فشلت في تحقيق أهدافها الرئيسية رغم محاولتها الانتقال التدريجي من مرحلة الى أخرى، ولم تفلح في الوصول الى ما وصلت اليه التجربة الأوروبية في مجال التكامل[١].

وعلاوة على تأثر أدبيات التكامل الإقليمي بالتجربة الأوروبية، وتكنولوجيا النقل والاتصال في تحديد مفهوم الإقليم، فقد كان للتجربة الأوروبية تأثير آخر هام على أدبيات التكامل الإقليمي، وهو اعتبار هذه التجربة بمراحلها التدريجية الخمس: ١- منطقة التجارة الحرة، ٢- الاتحاد الجمركي، ٣- السوق المشتركة،٤- الوحدة الاقتصادية، ٥- الوحدة السياسية، بمثابة النموذج المثالي للتكامل الإقليمي على أرض الواقع، وليس فقط في مجال الفكر والنظريات السياسية والاقتصادية[٢].

إشكالية الدراسة:

سوف نتطرق في هذه الدراسة إلى البحث عن الأسباب التي دفعت الشعب البريطاني للتصويت لصالح الخروج، بما يعني ليس فقط خروج دولة هامة من عضوية الاتحاد الأوروبي (٢٨ دولة)، بل إضعاف تجربة ناجحة، بل تعد الأنجح في مجال التكامل الإقليمي وهي تجربة الاتحاد الأوروبي. وهذا ما يستدعي أن يكون السؤال البحثي الرئيسي هو: ما هي الأسباب والدوافع في أدبيات التكامل الإقليمي وكذلك التفكك، التي يمكن من خلالها تفسير خروج بريطانيا من عضوية الاتحاد الأوروبي؟ إضافة الى البحث عن ماهي الأسباب العملية التي حفزت ودفعت البريطانيين للتصويت لصالح الخروج، بعد ما يزيد عن أربعة عقود من العضوية؟

تحديد المفاهيم:

بريطانيا: المقصود ببريطانيا هنا في الدراسة هو "المملكة المتحدة" الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي، واسمها الرسمي هو المملكة المتحدة لبريطانيا العظمي وشمال أيرلندا. "United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland"، غير أن الاستعمال الشائع لها هو بريطانيا فتم استخدامه.

البريكست: المقصود بمصطلح "البريكست" Brexit (Britain exit) أي خروج بريطانيا. ويشير إلى تصويت الشعب البريطاني لصالح مغادرة الاتحاد الأوروبي في يوم ٢٣ يونيو عام

٢٠١٦ بنسبة ٥٢ بالمئة مقابل ٤٨ بالمئة، وذلك بعد مرور ٤٣ عاما من العضوية في الاتحاد الأوروبي بمراحله المختلفة.

تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة الى قسمين: القسم الأول نظري ويتضمن الأسباب والدوافع في أدبيات التكامل والتفكك المفسرة للبريكست، والقسم الثاني يتضمن الأسباب والدوافع المفسرة لهذا الخروج من ناحية فعلية.

القسم الأول: أسباب ودوافع التكامل وعوامل التفكك

سوف نتطرق في هذا الجزء من الدراسة الى الأدبيات النظرية حول موضوع التكامل الإقليمي، وتلك التي تناولت موضوع التفكك disintegration بهدف الاستفادة منها في فهم حالة بريطانيا في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي.

نظريات التكامل الإقليمي

تعد الأدبيات النظرية المنشورة حول موضوع التكامل الإقليمي الأكثر حضورا، مقارنة مع الأدبيات التي تناولت موضوع التفكك disintegration . ويبدو ذلك طبيعيا فالبناء يبدأ أولا ويستمر ثم يشوبه الضعف والتفكك. والهدف الأساسي والايجابي هو تحقيق التكامل الاقتصادي؛ بما يتطلبه ذلك من تناغم وتقارب في السياسات، في حين أن التفكك هو نتيجة لعوامل سلبية وأخطاء في عملية التكامل. ومما لا شك فيه أن الجانبين معا (التكامل والتفكك) يشكلان وجهان لعملة واحدة، ويكمل كل منها الآخر؛ فللحفاظ على التكامل الإقليمي وتقويته ينبغي دراسة عوامل وأسباب ضعفه وتفككه ومعالجتها. وسوف نتطرق فيما يلي إلى الأدبيات المنشورة عن نظريات التكامل والتفكك.

تشير بعض الدراسات التي تناولت تجربة الاتحاد الأوروبي، في محاولة لاستخلاص الدروس المستفادة منها الى أن المنهج الوظيفي الذي اعتمدت عليه التجربة الأوروبية كمدخل لتحقيق الوحدة، ونجحت فيه، لم يكن خيارا، بقدر ما كان ضرورة دفعت اليه واقع التاريخ والحاضر الأوروبي. "فهذا المدخل كان هو الوحيد القادر على تحقيق وحدة في ظل تنوع قومي وثقافي وعرقي، وعلى أساس من تبادل المنافع وتكافؤها، وفي ظل سيادة الديمقراطية وحقوق الانسان"[٣]. واضافة الى أن التجربة الأوروبية تمكنت من تحقيق مراحل التكامل وفقا لنهج متدرج، تجنب القفزات السريعة والمفاجئة، وحافظ على بناء على مصالح ومنافع متبادلة، فقد

تميزت التجربة الأوروبية بأنها تجربة في التكامل بين دول قومية مكتملة النضج، لكل منها خصوصيتها وهويتها القومية، حيث استقر لدى الجميع أن الهدف من تلك العملية ليس إضعاف هذه الخصوصيات، بل دعمها وتقويتها وإزالة ما بينها من تناقض. كما تميزت بأنها تجربة للتكامل بين نظم ديمقراطية تحترم حقوق الانسان والمواطن، فقد ترسخ في الوجدان والفكر الأوروبي بعد سنوات طويلة من الحروب والصراعات، أن الاستقرار لن يتحقق إلا في ظل نظم ديمقراطية تحترم كرامة الانسان وتحافظ على حقوقه، وهو ما يفسر إصرار الجماعة الأوروبية على فرض الديمقراطية شرطا مسبقا للعضوية، والانخراط في العملية التكاملية[٤].

لقدد ساهمت "الوظيفية" **functionalism** في تفسير ظهور المنظمات الدولية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وبلغت الكتابات حول الوظيفية ذروتها في الأربعينات من القرن الماضي عندما نشر ديفيد ميترانى ،الذي يعد الرائد الحقيقي للفكر الوظيفي التكاملي، كتاباته حول الموضوع. فقد دعت الوظيفية إلى دراسة التغيرات السياسية التي تؤدى إلى تحول في طبيعة السياسات الموجودة (الدولة والنظام الدولي). ونقطة البداية هي افتراض وجود عملية تغيير وتطوير في المجتمع والدولة أساسها التطور العلمي والتكنولوجي في المجتمع الغربي، وتحت تأثير تلك العملية، فإن التغيرات الحادثة في المجتمع والاقتصاد تجعلهما يظهران كأنهما يخلقان وظائف وحاجات جديدة لسلطات سياسية، أوسع في نطاقها الجغرافي من أية دولة. وهذا ما جعل رائد الوظيفية ديفيد ميتراني، يقترح خلق مؤسسات دولية على أساس الوظائف، تنطلق أولاً من معالجة مسائل فنية محددة وتطور تدريجيا في ميدان التعاون الدولي وفقاً لمبدأ "أن الشكل يتبع الوظيفة" **Form Follows Function**[٥]. وأن الأشكال الجديدة من المؤسسات السياسية الدولية سوف تختلف كلية عن نموذج الدولة القومية التي هيمنت على قارة أوروبا وبقية العالم منذ توقيع صلح وستفاليا عام ١٦٤٨. فإنشاء مجموعة وكالات متعددة الوظائف ينظر إليها كمساهمة في ظهور أنواع جديدة من السياسات والنظام السياسي على المستوى الدولي، وفوق القومي، يمكن أن يتحول خلاله نظام توازن القوى إلى "نظام لعمل السلام" **working peace system** يقوم على الاعتماد المتبادل في القدرات والترابط الأمني. ولم تحدد الوظيفية خطوات بعينها من أجل الوصول إلى أهدافها إنما تحدد الاتجاه العام المتمثل في المجتمع الدولي والسلطة السياسية[٦]. وأشار ديفيد ميتراني إلى أن التعاون عبر القومي سوف يتنامى ليصبح نظام اعتماد متبادل، تكون السمة

الغالبة عليه هي الحاجة لحل المشاكل المشتركة.

وتعتمد الوظيفية عند ميترانى على مجموعة من الافتراضات كما يلي[٧]:

أ- أن الخلل في التوازنات الاجتماعية والاقتصادية يعد بمثابة الأسباب الرئيسية للحرب، كما أن انتعاش الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية هو متطلب للسلام.

ب- أن النظام الدولي القائم على دولة قومية تقوم على أسس جغرافية، لم يعد يتناسب مع مرحلة التطور التي يمر بها النظام الدولي، فهو لا يستطيع التعامل مع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية؛ لأن المجتمع الدولي مقسم إلى وحدات سياسية منفردة على أساس الإقليم وليس على أساس المشكلات التي يتوجب حلها. وهذا يؤدى بدوره إلى الافتراض بأن الوظيفة وليس الإقليم سوف تكون أكثر ملاءمة لإيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية.

جـ- تهدف الوظيفية إلى توفير الأدوات والوسائل اللازمة للتغلب على الشكوك وانعدام الثقة بين الأطراف، والتي كانت دوماً مانعاً أمام بناء السلام، ولذلك فإن التعاون الوظيفي يمكن أن يبدأ بالمشكلات ذات الطبيعة الفنية ثم المشكلات السياسية في مرحلة لاحقة.

د – أن الخبرة التعاونية التي تكتسب في أحد الجوانب الوظيفية يمكن أن تنقل إلى أخرى، وأن التعاون سوف يمتد إلى العديد من الوظائف، وبحيث يشكل في نهاية الأمر شبكة من الأنشطة والوكالات الدولية تغطى الأقسام السياسية. ويستعمل ديفيد ميترانى مفهوم "عامل الانتشار"، والذى يعنى التفرع والتشعب الذى يسمح بزيادة المصالح المترابطة مما يخلق حاجة مشتركة للسلم والتنمية.

هـ- أخيراً سوف تحتاج تلك الوكالات إلى أجهزة تنسيقية فيما بينها، والتي سوف تحتاج بدورها إلى مؤسسات للتخطيط، وكل ذلك سوف يتبلور في وجود سلطة عامة عليا شاملة للتعاون.

و- تعتمد الوظيفية على منهج التدرج؛ فالتطور المؤسسي يتسم بالتدرجية والواقعية المرتبطة بالتجربة.

ويرى دعاة الوظيفية أنها تمر بأربع خطوات أو مراحل كما يلى[٨]:

أولا: نشأة ظروف تاريخية جديدة تنتج عنها وظائف جديدة، والتي تتطلب بدورها وجود أشكال من الترتيبات المؤسسية على المستوى الدولي.

ثانيا: يأتي رد الفعل المؤسسي للتعامل مع تلك الظروف، ويرسم الخطوط العامة التي يجب أن تسير عليها تلك الترتيبات المؤسسية وما يصاحبها من تعديل.

ثالثا: تشعب وتوسع هذا النوع من الإدارة الوظيفية، حيث يأتي في إطار تأثيره على الشعوب والدول.

رابعا: أن الأثر التراكمي لهذه العملية من التوسع سوف يكون نظاماً وظيفياً دولياً يهدف إلى تحقيق أمرين: الأول تحقيق السلام، والثاني قيام حكومة دولية للمجتمع الدولي.

والحقيقة أن "الوظيفية" كانت بمثابة الشرارة التي أطلقت عمل باقي الأفكار والكتابات عن الإقليمية والنظام الإقليمي، وهو مفهوم حديث لم تتداوله الدراسات إلاّ في الستينيات والسبعينيات، وإن كان يمكن إرجاع جذوره في الفكر السياسي إلى قبل ذلك، حيث كان مفهوم الإقليمية أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي. ودار جدل طويل حول ما عرف "بالعالمية في مواجهة الإقليمية"، وأي المنهاجين ينبغي إتباعه لتنظيم المجتمع الدولي وحفظ السلم بين الدول. فكان هناك من اقترح تنظيماً عالمياً يشمل كافة الدول وهؤلاء هم أنصار العالمية، بينما رأى آخرون أن إقامة تنظيمات إقليمية هو الطريق الأفضل لتحقيق السلم والأمن الدوليين[٩].

وإذا كانت المدرسة الوظيفية تعد بمثابة أحد الأعمدة السياسية في فهم بناء النظام الإقليمي، فإن مدرسة التكامل **Integration** قد تمكنت من بلورة مفاهيم حاكمة ومتعددة لفهم التكامل الإقليمي، حيث قدمت أربعة مناهج يتم بها التكامل هي:[١٠]

١- الفيدرالية **Federalism** ومن أبرز دعاتها أميتاى أتزيونى.

٢- التفاعلية **Transactionalism**، ومن أبرز دعاتها كارل دويتش بتطويره لنظرية الاتصال.

٣- الوظيفية **Functionalism** التي تبلورت في كتابات ديفيد ميترانى.

٤- الوظيفية الجديدة **New Functionalism** ومن أبرز دعاتها أرنست هاس، جوزيف ناى، ليون ليندبرج.

ويعرف هاس التكامل بأنه[١١] العملية التي يقتنع بموجبها مجموعة من الفاعلين السياسيين في وحدات قومية مستقلة بتحويل ولاءاتهم، وتوقعاتهم وأنشطتهم السياسية نحو مركز جديد

وكبير يمتلك سلطة أعلى على الوحدات (الدول القومية). وقد أرتكز هاس مثل ميترانى على عامل الانتشارSpill- over، معتبراً أن النجاح في أحد أبعاد التعاون الاقتصادي سيعزز مصالح النخب السياسية والمؤسسات الحكومية في الانطلاق إلى أبعاد تعاون جديدة، وهكذا تتحقق عملية التكامل.

ملاحظات على المنهج الوظيفي:

١- الوظيفية على صعيد الواقع أسبق في الوجود منها على الصعيد النظري. فقد ظهرت المنظمة الحكومية الدولية على المستوى الدولي أول مرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث نشأ معظمها منذ عام ١٨٦٥ . فقد جاء إنشاء اتحاد البرق العالمي عام ١٨٦٥، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية عام ١٨٧٣، ونحو عشرين منظمة من هذا النوع على النطاق العالمي والإقليمي قبل الحرب العالمية الأولى. وكان الجديد هو وجود منظمة حكومية دولية تربط بين أجهزة في عدة دول. وقد شكّل هذا النهج الأساس الفلسفي للنظرية الوظيفية التي ظهرت فيما بعد، والتي دعت إلى التعاون والتكامل الدولي في الميادين غير السياسية[١٢].

٢- يرجع بعض الدارسين أصول المنهج الوظيفي إلى نظرية العضوية وعلم الأحياء. ومن أبرز أمثلتها نظرية "داروين" في التطور وفكرته في الانتخاب الطبيعي، وترجع أصوله في علم الاجتماع إلى إميل دوركهايم، ومالينوفيسكى وغيرهما، وفى السياسة إلى ديفيد إيستون صاحب اقتراب "تحليل النظم".[١٣]

٣- يتميز المنهج الوظيفي بأنه منهج تطبيقي يسبق فيه الفعل والأداء، الشكل والإطار النظري.

٤-جاءت المدرسة الوظيفية – وبخاصة وليدتها مدرسة التكامل – لترد على معظم الأفكار التي عبر عنها أنصار "المدرسة الواقعية" أمثال مورجنثاو، ريمون أرون، ومورتون كابلان...، أصحاب نظرية القوة في العلاقات الدولية، بنظرية معاكسة تتبلور في البناء التدرجي للكل من الأجزاء، وربط السلام برباط المصالح وتشابك الوظائف بين المجتمعات.

الوظيفية الجديدة:

يعتبر إرنست هاس رائد نظرية الوظيفية الجديدة، وتعتبر الوظيفية الجديدة امتداد للوظيفية التقليدية، ورد فعل عليها. مع بعض الاختلافات مثل البعد المكاني للتكامل ومؤشراته ودوافعه. فترى الوظيفية الجديدة أن علاقات التكامل لها تأثيرات وضحة على السيادة، ولاسيما التنظيم

الفيدرالي الذي تطمح الي تحقيقه؛ لأن درجة التكامل فيه تكون عالية، ومن ثم يتوقع أن تتحقق مكاسب وفوائد عديدة للأطراف المعنية. لذلك فهي تركز على التكامل الأوروبي بل انها تعد أول نظرية كبرى للتكامل الأوروبي[١٤]. كما تعد الوظيفية الجديدة من أوائل النظريات التي أعطت أهمية واضحة لعوامل التفكك، رغم كونها تركز في الأساس على عملية التكامل مع الاتحاد الأوروبي.

وقد حدد إرنست هاس مفهوم التكامل الأوروبي على النحو التالي: "إن التكامل السياسي هو العملية التي يتم بموجبها إقناع الجهات السياسية الفاعلة في العديد من البيئات الوطنية المتميزة بتحويل ولائها وتوقعاتها وأنشطتها السياسية نحو مركز جديد، تمتلك مؤسساته أو تطالب بالاختصاص القضائي على الدول الوطنية القائمة سابقا"[١٥].

وتعتمد النظرية الوظيفية الجديدة على عدة أسس هي:[١٦]

التركيز على التكامل الإقليمي بدل التكامل الشامل: فعلى عكس ميتراني، يعتقد هاس أنه لا بد من تحقيق التكامل الإقليمي، نظرا لصعوبة تحقيق التكامل الشامل، وهو الأمر الذي قد يعود الى تركيز هاس على دراسة الاتحاد الأوروبي.

الدولة ليست الفاعل الوحيد: إن الدولة ليست الفاعل الوحيد في النظام الدولي أو النظام الإقليمي، كما أن الهويات المشتركة ليست المحرك الأساسي للتكامل، بل أن المحرك هو الصفات المشتركة التي تحفز النخبة على اتخاذ قرارات مشتركة في بيئة تفتقد المعلومة الدقيقة. وتعتبر الوظائف هي الركيزة الأساسية لمسار التكامل الذي يجب أن ينطلق من القضايا التي تتمتع بأكبر قدر من الاتفاق؛ حيث يسهل التعامل معها ومن ثم الانطلاق منها الى مسائل أكثر تعقيدا.

الانتشار: حسب الوظيفية الجديدة فإن الانتشار Spill- over هو ذلك المسار حيث يكون نشاط معين ذو علاقة مع هدف محدد، يقود إلى نشاط آخر، والذي بدوره يخلق لنا حاجات أخرى. ولا يمكن تحقيق التكامل ونقل الولاءات من الدولة القومية إلى المراكز فوق القومية من دون تحقيق الانتشار على مستوى المجال. وتعتمد عملية الانتشار لدى الوظيفيين الجدد على الدور المحوري للقوى السياسية والرأي العام كعامل وسيط بين التكامل الاقتصادي والسياسي، وبهذا المعنى أكدت الوظيفية الجديدة أن الطابع النفعي للقوى السياسية هو الذي سيدفع نحو انتقال التكامل من قطاع الى آخر، وانتقال عملية صنع القرار من المستوى الوطني الى المؤسسات فوق الوطنية[١٧].

الولاء: ويقصد به أن نجاح التكامل الإقليمي متوقف على مدى النجاح في نقل الولاءات من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي. مع التأكيد على أن مسار الولاء لا ينفصل عن مسار الانتشار، ولن يغير المواطنون من ولاءاتهم إلا إذا تم إرضاؤهم.

الفرضيات الأساسية للوظيفية الجديدة ومن أهمها:

اعتمدت الوظيفية الجديدة على عدد من الفرضيات سوف نتطرق فيما يلي إلى أهمها[١٨]:

التكامل الاقتصادي يقود إلى الاعتماد المتبادل: تشير الوظيفية الجديدة إلى أن رفع الحواجز عن التجارة والاستثمار وحركة الأفراد، ووضع قواعد مشتركة من أجل تنظيم السوق، يقود إلى تنامي مستمر للاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء[١٩].

تحقيق الأمن: إن الفائدة الأولى المتوقعة من التكامل الإقليمي هي تحقيق الأمن، سواء كان التهديد من طرف فاعل خارجي أو تهديد من طرف داخلي.

دور الخبراء: يكلف الخبراء بالعديد من المهام، سواء على مستوى المنظمة الإقليمية أو على مستوى البيروقراطيات الوطنية، ومن المفترض أن يقترح الخبراء مبادرات جديدة، حالة توفر الفرصة لذلك خاصة أثناء الأزمات. ومن المفترض أيضا، أن يكون الخبراء متحفظين بخصوص التسيس المبكر للمنظمة الإقليمية.

احترام قرارات المنظمة فوق القومية: إن سياسات المنظمات الإقليمية فوق القومية، لا بد أن تكون قادرة على تعزيز نفسها بشكل ذاتي، فالدول الأعضاء يجب أن تحترم الالتزام بتنفيذ سياسات المنظمة بشكل طوعي وفعال، حتى وإن لم يتم المصادقة على القرارات المتخذة. فالمنظمة فوق القومية لن تجبر على حيازة الاحتكار على استخدام القوة الشرعية داخل حدودها الإقليمية من أجل ضمان الالتزام، لكنها سوف تعتمد بشكل متنامي على قدراتها لأجل الفصل في النزاعات بين الدول الأعضاء، وخاصة فيما يتعلق بتوزيع الفوائد.

التقارب: يقود الاعتماد المتبادل والتقاسم المشترك للعائدات للتقارب بين الدول الأعضاء، سواء تعلق الأمر بالأداء الاقتصادي أو الحماية الاجتماعية. هذا التقارب يعرف بالتقارب التصاعدي حيث تصبح مستويات أداء الدول الضعيفة في المسار التكاملي أقرب إلى مستويات أداء الدول القوية. وفي حالة غياب هذا التقارب، ستقوم المنظمة فوق الإقليمية بتعويض الخاسرين في المسار التكاملي، من خلال التعامل المرون أو من خلال إعادة توزيع العائدات المادية.

النزاع والتسيس: يؤدي مسار التكامل الإقليمي إلى نزاعات بين الدول الأعضاء، وخاصة في المراحل الأولى، أي عندما يكون من الصعب معرفة النتائج المترتبة على القرارات الجماعية. أغلب النزاعات تكون مصادرها داخلية ، وناجمة عن مسار التكامل في حد ذاته. والطريقة الوحيدة للتعامل مع هذا النوع من النزاعات ذات شقين: الشق الأول، يتطلب تنامي سلطة المؤسسات الإقليمية، والشق الثاني، يستلزم توسع في مجال السياسات، هذه الطريقة سوف تساعد على توسيع دور المؤسسات التكاملية الإقليمية، وتنمي من قدرتها على ممارسة سلطة فوق قومية باستقلالية عن سلطة الدول الأعضاء.

ضرورة توافر أنظمة ديمقراطية: إن الدول الأعضاء لا بد أن تكون أنظمة ديمقراطية وليبرالية، من أجل اختيار وتعيين حكام مسؤولين ملتزمين باحترام قاعدة القانون وحقوق الانسان، ومزاولة الأنشطة السياسية. كما لا بد أن يتمتع المواطن بحرية من أجل تشكيل التنظيمات السياسية سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي، وبهذا يكون المواطن قادرا على دعم وانتقاد سياسات منظمة التكامل الإقليمي.

نتائج التوسيع: إن التوسع عبر ضم أعضاء جدد لا يغير بالضرورة من المسارات المؤسسية للمسار التكاملي، أو مؤسسات التكامل، حتى لو كانت الدول الأعضاء لديها مزايا اقتصادية واجتماعية مختلفة. فالمؤسسات الرسمية لمنظمة التكامل الإقليمي سوف تكون قادرة على التكيف والتأقلم. إن انضمام أعضاء جدد قد يبطئ من مسار صناعة القرار أو يجعله أكثر صعوبة، ولكنه لن يقود إلى انحسار أو توقف المسار التكاملي، إذ يمكن التوصل إلى نتائج مرضية للأطراف عبر المفاوضات.

الغاية من التكامل: أغلب نظريات التكامل والاندماج تزعم أن نهاية للمسار التكاملي هي إيجاد مجموعة من المؤسسات المستقرة والمستدامة، لكن الوظيفية الجديدة ترددت في التنبؤ وتحديد النهاية السياسية، ولكنها افترضت أن منظمة التكامل الإقليمي من الممكن أن تتطور على المستوى المؤسساتي على شكل "دالة من المنافع التي يتم توزيعها، ودالة من النزاعات التي يتم حلها"، وليس من الضروري أن نشهد تشكيل مؤسسات هيراركية متمركزة في مكان واحد. على العكس من ذلك تماما، فمسار التكامل الأوروبي قد أفرز لنا مجموعة من المؤسسات المتعثرة في مناطق مختلفة، وبهياكل داخلية مختلفة، وبشروط عضوية مختلفة أيضا.

الأزمات الخارجية: كل منظمة تكامل إقليمي هي وليدة ظروف دولية متنوعة، وكل مسار تكاملي إقليمي تابع لأحداث وأزمات خارجية غير متوقعة. هذه الأزمات والضغوط الخارجية قد يكون لديها أثر متباين على الدول الأعضاء، وقد تتحول لمصدر للنزاع الداخلي. ولا يمكن تحديد وقت وزمان هذه الأحداث، فهي غير متوقعة، وقد يكون من الصعب حلها، لأن منظمة التكامل الإقليمي ليس لديها القدرة على فعل ذلك، وعلى هذا الأساس، فإن المنظمات الإقليمية قد تحتاج لتطوير سياسات تعاونية مع الدول غير الأعضاء من أجل تجاوز الأزمة. لكن خلال مسار الاستجابة لهذه الأزمات الخارجية، من المحتمل أن تجد المنظمة نفسها مجبرة على التعامل مع السياسات العليا المتعلقة بالهوية الوطنية والأمن، وهو المجال الذي لا تمتلك فيه خبرة واسعة.

أدبيات التفكك

إذا انتقلنا الى الوجه الآخر للتكامل وهو "التفكك" **disintegration** فسنجد أن الدراسات تتفق على أن أدبيات التفكك قليلة نسبياً مقارنة مع أدبيات التكامل، مع تركيز ضيق جداً على العوامل الكامنة وراءه. ومن أهم الاسهامات في هذا الشأن، هي تلك التعريفات التي قدمها كل من **Henrik Scheller & Annegret Eppler**، للتفكك فوفقا لكل من شلر، وإبلر فإنه "من الممكن فهم التفكك الأوروبي باعتباره عمليات تآكل يتم الترويج لها بشكل فردي أو جماعي، داخل وخارج النظام الأوروبي المتعدد المستويات، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى التكامل القانوني والاقتصادي والإقليمي والاجتماعي والثقافي وجهود إضفاء الشرعية على مستوى التكامل، وتراجعه إلى ما كان عليه سابقا. علاوة على ذلك فإن تلك العمليات تقوض وحدة السوق الداخلية، والاتحاد النقدي، والمجال القانوني الأوروبي، والمبادئ التوجيهية المعيارية التي تستند إلى قواعد عميقة، ويعيق صنع السياسات من جانب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه".[٢٠]

من جانبه عرف دوجلاس ويبر **Douglas Webber**، التفكك الأوروبي بأنه: "تراجع فيما يلي: أولا: نطاق السياسات المشتركة والمترابطة التي تم تبنيها وتنفيذها بواسطة الاتحاد الأوروبي، ثانيا: عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ثالثا: القدرة الرسمية (أي القائمة على المعاهدات) والقدرة الفعلية لأجهزة الاتحاد الأوروبي على اتخاذ القرارات ضد إرادة فرادى الدول الاعضاء اذا تطلب الامر ذلك"[٢١]. ويعتمد تعريف دوجلاس ويبر، على تحليله للتحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي.

لكن في واقع الأمر، وبعد الأزمات الاقتصادية التي عصفت بالاتحاد الأوروبي (أهمها الأزمة المالية العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٨، ثم انتقلت لتضرب العديد من الدول حول العالم ومنها دول أوروبية مثل اليونان وإيطاليا والبرتغال وأسبانيا وغيرها) بدأت الوظيفية الجديدة في التكهن بالانسحاب أو التراجع "Spill-backs"، بدل الانتشار"over–Spill". ويحدث الانسحاب عندما تصبح الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي غير راغبة في التعامل مع السياسات على المستوى فوق الوطني. إن نظرية الوظيفية الجديدة وبما وضعته من افتراضات، سبق ذكرها، حول ما يبقي عملية التكامل مستمرة مثل المزيد من التعاون الاقتصادي، وتقاسم المنافع، والمزيد من الأمن، واحترام قرارات الاتحاد الأوروبي وغيرها، تفترض أن عملية التكامل الإقليمي تقوم أساسا على عاملين أساسيين هما: المكاسب المتبادلة، ومستوى عال من الترابط الوظيفي، ووفقاً للنظرية فإن الاتحاد الأوروبي من المرجح أن يتفكك إذا تلاشى هذان العاملان.[٢٢]

وعلى هذا يمكن بدرجة عالية من الوضوح، وفقا لهذه للنظرية، القول إن قرار بريطانيا الخروج من عضوية الاتحاد الأوروبي يرجع في جانب أساسي منه عدم رضاها عن المكاسب التي تحققها من عضويتها في الاتحاد، وأن ما تقدمه للاتحاد من موارد والتزامات سياسية وقانونية، أقل بشكل كبير من المنافع والمكاسب التي تحصل عليها، وبالتالي فإن من مصلحة بريطانيا الخروج من عضوية الاتحاد الأوروبي.

من جانب آخر، ربطت بعض الدراسات (في سعيها لتفسير البريكست) بين التغير الحاصل في النظام الدولي، وخروج بريطانيا من عضوية الاتحاد الأوروبي والنتائج المترتبة عليه[٢٣]. فالنظام الدولي حاليا هو نظام متعدد الأطراف، وهو مختلف عن النظام متعدد الأقطاب الذي ساد مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية. فالنظام الدولي الحالي لا يقوم على هيمنة دولة واحدة بمفردها، وذلك بعد تراجع نظام الهيمنة الليبرالي بقيادة الولايات المتحد الأمريكية؛ مع صعود أطراف أخرى بما يعني أن قدرة الولايات المتحدة على تشكيل الأنظمة والمؤسسات الإقليمية قد تراجعت الى حد كبير، وهو ما فتح المجال أمام تنمية أكثر استقلالا للمناطق والأنظمة الإقليمية حول العالم. وفي هذا الاطار ستحتاج الولايات المتحدة إلى تقاسم السلطة والسلطة مع الأطراف الأخرى الصاعدة، وهو ما يستدعي بدوره خلق نظام عالمي ما بعد الهيمنة post-hegemonic world، تتغير وتتوسع فيه طبيعة وأهداف كل من "الإقليمية" و"الأنظمة الإقليمية" نفسها.

وترى وجهة النظر تلك أن فهمنا لهذين الأخيرين يعود في معظمه إلى فهمنا للمناطق والإقليمية على خلفية وجود واستمرار الهيمنة الأمريكية وعدم تراجعها. لكن مع تراجع الهيمنة الأمريكية على أرض الواقع؛ هناك حاجة إلى النظر في التغيرات التي طرأت على "الإقليمية"، و"الأنظمة الإقليمية"؛ فتصويت البريطانيين لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي Brexit أثار العديد من علامات الاستفهام حول مستقبل الإقليمية. فقد بدأت الأنظمة الإقليمية في لعب أدوار جديدة تتعلق بالتغير المناخي، وتقديم المساعدات الإنسانية، والتعاون المالي وهو ما يتعدى الأدوار التقليدية لها مثل تحرير التجارة وإدارة الصراعات.[٢٤]

ويوضح هذا الرأي أن الاتحاد الأوروبي تأسس وتطور وتوسع في نطاق مرحلة الهيمنة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث سعت واشنطن إلى احتواء الاتحاد السوفيتي السابق من خلال تعزيز التكامل الأوروبي، وذلك من منطق أن وجود أوروبا قوية سوف يساهم في احتواء تهديدات الاتحاد السوفيتي. وعليه فإن هذا الرأي يربط بين البريكست ونهاية الأحادية القطبية المتمثلة في الهيمنة الأمريكية[٢٥].

وقد أشارت بعض الدراسات بوضوح إلى أن العلاقة التاريخية الخاصة بين واشنطن ولندن، ساهمت في تحقيق الترابط والتناغم في المصالح الأمريكية – الأوروبية بشكل عام، كما ساهمت أيضا في تعزيز قوة بريطانيا كقوة عالمية[٢٦].

وهو ما أشارت إليه دراسات أخرى، ذهبت إلي أن نهاية الحرب العالمية الثانية أسفرت عن تبلور معالم نظام دولي جديد تراجع فيه الدور الأوروبي بشكل عام، إذ بدأت دول أوروبا الغربية تستشعر خطر الاتحاد السوفيتي كمصدر تهديد رئيسي لأمنها، وباتت مقتنعة أن مواجهة هذا التهديد يفرض عليها التحالف مع الولايات المتحدة التي بدأت بدورها تعد نفسها لقيادة المعسكر الغربي اقتصاديا وسياسيا وأمنيا.[٢٧] فتم اطلاق مشروع مارشال لإعادة اعمار أوروبا اقتصاديا، وتأسيس حلف الناتو ليتولى الجانب الأمني. لذلك فإن فكرة تأسيس وتوسع الكيان الأوروبي الموحد لم تكن بعيدة أو متعارضة مع رؤية وأهداف واشنطن في أوروبا والعالم، ومنها العمل على احتواء الاتحاد السوفيتي والتهديدات الصادرة عنه خاصة بعدما بات ذلك الأخير يسيطر على دول شرق أوروبا.

وإذا كانت العلاقات الثنائية البريطانية – الأمريكية قوية تاريخيا، فإنها لا تزال بنفس الدرجة من القوة؛ فالرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب لم يحاول إخفاء تأييده، الذي رآه

بعض المحللين مبالغًا فيه، لانفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي، على نحو ربما يدفع كثيرين للحديث عن معاداة الرئيس ترامب للمشروع الأوروبي ورفضه لفكرة أوروبا الموحدة. وقد سبق وأن أعلن مستشار الأمن القومي الأمريكي جون بولتون، صراحة في شهر مايو ٢٠١٩ أن الولايات المتحدة تريد انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؛ مبررا ذلك بأنه سيقوي حلف الناتو حيث إن وجود دولة أخرى قوية ومستقلة سوف يساعد الحلف على أن يصبح أكثر قوة وفاعلية.[٢٨]

بل أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ذهب خطوة أبعد في هذا السياق؛ عندما طالب بضرورة مشاركة زعيم حزب بريكست نايجل فاراج المناهض للاتحاد الأوروبي والمعروف بميوله الشعبوية اليمينية المتطرفة في مفاوضات بريكست. وأعلن الرئيس الأمريكي ترامب خلال زيارته الى بريطانيا في مطلع شهر يونيو ٢٠١٩ أن بلاده وبريطانيا ستتوصلان إلى اتفاق تجاري هام بعد بريكست، مؤكدًا أن واشنطن تشعر بالالتزام حيال إبرام مثل هذه الاتفاقية التي من شأنها زيادة حجم التجارة المشتركة بين البلدين بمقدار الضعف أو ثلاثة أضعاف ما هي عليه في الوقت الحاضر.[٢٩] وهو الأمر الذي يعني بوضوح أن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لتعويض بريطانيا عن الخسائر الاقتصادية التي ربما تتعرض لها إذا خرجت من عضوية الاتحاد الأوروبي. ليس هذا فحسب، بل إن رسالة ترامب لبريطانيا تعني أن واشنطن تدعم وتؤيد خروج قاس (hard Brexit) لبريطانيا يعني القطيعة مع الاتحاد الأوروبي، في حين أن بعض أكثر وأهم الشخصيات البريطانية تأييدا وحماسا للبريكست مثل رئيسية الوزراء السابقة تيريزا ماي، تمسكت بخروج ناعم (soft Brexit) يبقي بلادها على علاقات اقتصادية وثيقة مع الاتحاد الأوروبي، وقد كانت تلك نقطة جوهرية من ضمن النقاط التي ساهمت في الإطاحة بتيريزا ماي من رئاسة الوزراء، كما سنري تفصيل ذلك لاحقا في القسم الثاني من الدراسة.

القسم الثاني:

الأسباب التي دفعت بريطانيا للخروج من عضوية الاتحاد الأوروبي

سوف نتناول في هذا الجزء الأسباب التي دفعت البريطانيين للتصويت لصالح البريكست أي الخروج من عضوية الاتحاد الأوروبي، وهو الأمر الذي يتطلب أن نلقي الضوء أولا، باختصار شديد، على ما حدث منذ التصويت في يونيو ٢٠١٦ وحتي نهاية العام الجاري أي ٣١

ديسمبر ٢٠١٩. نريد أن نوضح أنه بعد مرور ثلاث سنوات ونصف على التصويت لصالح بريكست لم تتوصل بريطانيا الى اتفاق داخلي وبالتالي مع الاتحاد الأوروبي على طريقة الخروج، بل إن الذي خرج حتى الآن هما اثنين من رؤساء الوزراء البريطانيين (حزب المحافظين) هما ديفيد كاميرون، وتيريزا ماي أطاح بهما البريكست، وعدد من الوزراء استقالوا احتجاجا على طريقة إدارة ملف البريكست.

البريكست: خروج صعب ينتظر التنفيذ

كما ذكرنا سابقا ففي يوم ٢٣ يونيو عام ٢٠١٦ صوت الشعب البريطاني لصالح مغادرة الاتحاد الأوروبي (البريكست) بنسبة ٥٢ بالمئة مقابل ٤٨ بالمئة. واستقال رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون، المنتمي لحزب المحافظين، في الصباح التالي ليوم الاستفتاء، وحلت تيريزا ماي محله. كان ديفيد كاميرون وفي محاولة منه لتعزيز الدعم للمحافظين في مواجهة الأحزاب المناهضة للاتحاد الأوروبي، تعهد بإجراء استفتاء على عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، بناء على اتفاق أعيد التفاوض عليه بشأن عضوية بريطانيا في الاتحاد في برنامج حزبه لانتخابات عام ٢٠١٥. وبالفعل حصلت بريطانيا على مزايا إضافية من الاتحاد الأوروبي، وقال ديفيد كاميرون نفسه إنه راض عن نتائج المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بما يكفي كي يدعم التصويت بالبقاء في الاتحاد. لكن رغم أن أكبر الأحزاب البريطانية دعمت حملة البقاء في الاتحاد الأوروبي، فقد صوت الشعب لصالح المغادرة. واستقال كاميرون في صباح اليوم التالي للاستفتاء، لتحل محله رئيسة الوزراء تيريزا ماي والتي شغلت قبل ذلك منصب وزير الداخلية في البلاد، وعرف عنها التشدد ازاء قضايا الهجرة علاوة على دعمها لمغادرة بريطانيا الاتحاد الأوروبي.[٣٠]

الا أنه وبعد ٣ سنوات قضتها تيريزا ماي، على رأس الحكومة البريطانية، أطاح البريكست ماي من منصبها. حيث حاولت التوصل لاتفاق يحقق رغبة البريطانيين في الخروج من الاتحاد الأوروبي، لكنها فشلت في محاولاتها المتتالية لعرض صفقتها أمام البرلمان[٣١]؛ فاستقال وزير الخارجية البريطاني، ذلك الوقت، بوريس جونسون، في شهر يوليو عام ٢٠١٨، بعد ساعات على استقالة الوزير المكلف شؤون بريكست ديفيد ديفيس. وكان وزير بريكسيت المناهض للفكرة الأوروبية، ومعه وزير الخارجية جونسون، قد عبرا عن رفضهما لخطة ماي للإبقاء على علاقات اقتصادية وثيقة مع الاتحاد الأوروبي فيما بعد بريكسيت. ووصفت خطة رئيسة

الوزراء تيريزا ماي بأنها صفقة بريكسيت ناعم (soft Brexit) يتعارض مع بريكسيت قاس[٣٢] (hard Brexit) يدعو إليه أنصار القطيعة الواضحة مع بروكسل.[٣٣] وما لبثت الوزيرة البريطانية لشؤون البرلمان أندريا ليدسوم أن أعلنت استقالتها في شهر مايو ٢٠١٩؛ احتجاجاً على طريقة إدارة رئيسة الوزراء تيريزا ماي لملف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ومع ضغوط أخرى مثل فقدان السيطرة على عملية التفاوض، وتدهور شعبية حزب المحافظين، اضطرت تيريزا ماي للاستقالة من منصبها في شهر مايو ٢٠١٩[٣٤]، ليحل محلها بوريس جونسون. غير أن رئيس الوزراء بوريس جونسون، وبعد صدامات مع البرلمان، دعا إلى تنظيم انتخابات عامة في ١٢ ديسمبر ٢٠١٩، وطلب من الاتحاد الأوروبي الموافقة على تأجيل «بريكست» الذي كان مقررا في ٣١ أكتوبر ثلاثة أشهر أخري ليتم ترحيله حتى ٣١ يناير ٢٠٢٠. وكانت محكمة بريطانية، بعد تعقد الأمور سياسيا، قد قضت بمنع الحكومة البريطانية من الخروج من الاتحاد الأوروبي دون التوصل إلى اتفاق. وتواجه خطة الحكومة البريطانية للخروج من الاتحاد الأوروبي، معارضة داخل مجلس العموم البريطاني بسبب الحدود بين أيرلندا الشمالية التابعة للمملكة المتحدة وأيرلندا عضو الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى اتفاقية التبادل التجاري المقرر إبرامها بين الاتحاد وبريطانيا.

الأسباب التي دفعت بريطانيا للتصويت لصالح الخروج

توجد العديد من الأسباب التي دفعت البريطانيين شعبا وقيادة للتصويت لصالح الخروج من عضوية الاتحاد الأوروبي نتناول هنا أهمها والتي تتضمن ما يلي: الاستقلالية البريطانية ازاء الكيان الأوروبي الموحد، والأزمات الاقتصادية وأداء الاتحاد الأوروبي الاقتصادي، وأزمة المهاجرين، والتيار القومي والتمسك بالهوية.

١- الاستقلالية البريطانية ازاء الكيان الأوروبي الموحد

تاريخيا تشعر بريطانيا بأنها قوة / إمبراطورية ذات خصوصية تتميز بعلاقات أطلسية مع الولايات المتحدة، وأخرى مع مستعمراتها السابقة أو الكومنولث. ولذلك ارتكزت سياستها على ضرورة الاستقلالية ان لم تكن القيادة في القارة الأوربية، فهي شريك وعضو في الكيان الأوروبي بشرط تحقيق مصالحها أولا وأخيرا وليس ايمانا منها بفكرة أوروبا موحدة. ومن المعلوم أن السياسة الخارجية البريطانية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانت مستوحاة بشكل واضح من أسس النظرية الواقعية القائمة على عاملي القوة والمصلحة، وذلك

بالتركيز على الحفاظ على القوة البريطانية وتحقيق المصالح الوطنية. ويمكن القول إن هذه النظرية لاتزال مهيمنة على فكر صناع السياسة الخارجة البريطانية؛ فالولاء أولا وأخيرا لتحقيق المصالح البريطانية وتعزيزها وزيادة قوتها، وليس السعي خلف القيم والأفكار وهذا هو جوهر النظرية الواقعية.[٣٥]

وهناك دلائل كثيرة على ذلك. فقد رفضت بريطانيا بداية الانضمام إلى المجموعة الأوروبية للفحم والصلب، لدى تأسيسها عام ١٩٥١. وقال رئيس الوزراء، عن حزب العمال، في ذلك الوقت كليمنت أتلي للبرلمان في عام ١٩٥٠ إن حزبه ليس مستعدا لتسليم أكثر قوى الاقتصاد حيوية في بلاده إلى سلطة غير ديمقراطية لا تخضع للمساءلة. كما ظهرت مخاوف بريطانية من أن يكون توثيق علاقاتها مع أوروبا على حساب إقامة علاقات وثيقة مع الكومنولث ومع الولايات المتحدة الأمريكية. وظلت بريطانيا كذلك خارج المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي تشكلت من المجموعة الأوروبية للفحم والصلب في عام ١٩٥٧. لكن رئيس الوزراء هارولد ماكميلان من حزب المحافظين غير هذا الموقف في عام ١٩٦١ وسعى لعضوية المجموعة الاقتصادية الأوروبية. غير أن فرنسا عارضت انضمام بريطانيا في ستينيات القرن الماضي، وعطل الرئيس شارل ديجول انضمامها في عامي ١٩٦١ و١٩٦٧ واتهمها بالعداء للمشروع الأوروبي.

لكن بريطانيا انضمت إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية في عام ١٩٧٣ بعد أن سحبت فرنسا اعتراضها إثر استقالة الرئيس ديجول عام ١٩٦٩ [٣٦]. الا أنه وفي عام ١٩٧٥، قرر رئيس الوزراء البريطاني الجديد في ذلك الوقت هارولد ويلسون (حزب العمال)، في مواجهة انقسامات بين وزرائه بشأن أوروبا، إجراء استفتاء على البقاء في التكتل أو الخروج منه. وصوت البريطانيون بنسبة بلغت ٦٧ % مقابل ٣٣ % لصالح البقاء.[٣٧] من جانبها هاجمت رئيسة الوزراء مارجريت تاتشر فكرة العملة الموحدة الأوروبية، وتركيز سلطات كبيرة في مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وعارضت خطط وجهود رئيس المفوضية الأوروبية جاك ديلور لتعزيز التكامل الأوروبي في عام ١٩٩٠[٣٨]. كما أضطر رئيس الوزراء جون ميجور إلى سحب الجنيه الإسترليني من آلية أسعار الصرف الأوروبية EMS (European Monetary System)، فيما عرف باسم "الأربعاء الأسود" الموافق ١٦ سبتمبر عام ١٩٩٢، وكانت هذه الآلية تهدف إلى خفض تقلبات أسعار الصرف قبيل الوحدة النقدية.

ومن اللافت للنظر أن تكون أوروبا هي سبب استقالة رئيس الوزراء ديفيد كاميرون (2010-٢٠١٦) ؛ ففي محاولة لتعزيز الدعم للمحافظين في مواجهة حزب استقلال المملكة المتحدة المناهض للاتحاد الأوروبي، تعهد كاميرون بإجراء استفتاء على "البقاء أو المغادرة"، وقال كاميرون إنه راض لأن المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي منحت بريطانيا ما يكفي كي يدعم التصويت بالبقاء، فهناك أربعة استثناءات من قوانين الاتحاد الأوروبي لا تطبق على بريطانيا هي: ميثاق الحقوق الأساسية (٥٤ بندا حول الحقوق السياسية والاجتماعية للأوروبيين)، والسياسة النقدية والاقتصادية بموجب بروتوكول ٢٥ من اتفاقية ماسترخت، والحرية والأمن والعدالة بموجب بروتوكول ٣٦ من معاهدة لشبونة، والأهم استثناء من بند حرية تنقل الأشخاص في منطقة الشنجن بموجب بروتوكول ١٩ من معاهدة لشبونة[٣٩].

لكن ديفيد كاميرون لم يكتف بكل تلك الامتيازات والاستثناءات، فلجأ لاستخدام كارت العضوية لحسم صراع انتخابي داخلي، حينما وعد الناخبين في ٢٠١٣ بإجراء استفتاء على بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، في حال فوز حزبه في انتخابات ٢٠١٥ ، وعندما فاز الحزب وتورط ديفيد كاميرون بهذا التعهد بدأ سلسلة من الاتصالات مع رئيس المجلس الأوروبي؛ لحصول بريطانيا على وضع أفضل مما هي فيه؛ لكي يقتنع البريطانيون بالبقاء في الاتحاد الأوروبي. وتحت جدية التهديد بانسحاب بريطانيا من الاتحاد، انصاع الاتحاد الأوروبي في ١٩ فبراير ٢٠١٦ لمطالب ديفيد كاميرون لعل ذلك يسهم في إقناع البريطانيين المطالبين بالانسحاب بالعدول عن رأيهم، وقرر الاتحاد الأوروبي في تنازلات واضحة منه لصالح بريطانيا ما يلي: أن اليورو ليس العملة الوحيدة في الاتحاد، وأن بريطانيا غير ملزمة باندماج سياسي أوروبي أبعد مما يتيحه الوضع القائم، مع تقييد حصول المهاجرين من دول الاتحاد على إعانات اجتماعية خلال الـــ٤ سنوات الأولى من إقامتهم، والأهم من ذلك وهو ما كانت تسعى إليه بريطانيا وبشدة، وهو منح البرلمانات الوطنية مزيداً من السلطة في الاعتراض على تشريعات بروكسل، إذا رفض ٥٥% من أعضاء البرلمانات الوطنية إقرار التشريع[٤٠].

لكن لم تفلح كل تلك الامتيازات والاستثناءات التي منحها الاتحاد الأوروبي لبريطانيا، ولا سياسة كاميرون بالتخويف من انسحاب بريطانيا من الاتحاد، في الإبقاء على عضوية بريطانيا. فعلى الرغم من أن أكبر الأحزاب البريطانية دعمت حملة البقاء في الاتحاد، فقد صوت الشعب لصالح المغادرة بنسبة ٥٢ بالمئة مقابل ٤٨ بالمئة يوم ٢٣ يونيو عام ٢٠١٦.

واستقال كاميرون في الصباح التالي ليوم الاستفتاء وحلت تيريزا ماي محله لتستقيل هي الأخرى في ٢٤ مايو ٢٠١٩ بعد فشل جهودها في تنفيذ خروج آمن لبلادها (بريكست) يكون متفق عليه داخليا من جانب ومع الاتحاد الأوروبي من جانب آخر[٤١].

٢- الأزمات الاقتصادية وأداء الاتحاد الأوروبي الاقتصادي

تشير الدراسات الى أن بريطانيا طالما اعتبرت أن انضمامها الى الكيان الأوروبي الموحد يعود الى أسباب اقتصادية؛ فمشروع أوروبا المتحدة بالنسبة لبريطانيا هو مشروع لتعظيم الفوائد والعوائد الاقتصادية دون تطلعات لتحقيق طموحات التكامل السياسي؛ لذلك فإنها عارضت أي تطور فيدرالي للهيكلية الأوروبية، فالاتحاد الأوروبي بالنسبة لها هو منظمة وظيفية فنية تركز على التكامل الوظيفي في القطاعات الفنية ولا شأن لها بالتكامل السياسي. ولهذا حرصت في علاقتها بالاتحاد الأوروبي على أن تستمر دولة ذات سيادة ومستقلة عن إملاءات الاتحاد الأوروبي في مجال الطموحات والمشروعات السياسية. وهذا ما أكدته رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر(1979-١٩٩٠) من أن بلادها لا ترغب بفقدان استقلالها وسيادتها من خلال نقل سلطة اتخاذ القرارات إلى بروكسل، معارضة أي تطور فيدرالي للهيكلة الأوروبية ومنح بروكسل أية سلطات مركزية، أو تشكيل ما يعرف باسم "الولايات المتحدة الأوروبية"[٤٢].

وتعتبر مارجريت تاتشر، وهى أحد أبرز رؤساء الوزارة البريطانيين بلا جدال، أول من صاغ عبارة "استرداد أموالنا"، استمرارا لسعي بلادها الدائم منذ انضمامها للجماعة الأوروبية عام ١٩٧٣ للحصول على تعويض عما ادعت أنه موقف غير مقبول ناتج عن لائحة تنظيمية مالية أُقرت قبيل انضمامهم مباشرة، وذلك لتخفيض مساهمة بريطانيا في موازنة الجماعة الأوروبية (ذلك الوقت) ، حيث تمكنت بريطانيا في نهاية المطاف من استرداد بعض الأموال. وقد دفعت هذه المواقف المتشددة وغيرها من جانب رئيسة الوزراء مارجريت تاتشر، إلى تنامي تيار صاعد داخل حزب المحافظين يطالب بالحد من التزام بريطانيا الأوروبي، وهو ما أخذ بمرور الوقت يتسع ويتزايد، وصولا إلى رفض التقيد ببعض نصوص اتفاقيات وسياسات الاتحاد الأوروبي. فبعد توقيع معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٢ التي تحولت بموجبها الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلي الاتحاد الأوروبي، وأرست دعائم التعاون الاقتصادي والعدل والشؤون الداخلية وتوحيد المواقف الأوروبية في القضايا السياسية الدولية والسياسات

الخارجية والأمنية المشتركة، لم تتقيد بريطانيا بكل ما ورد فيها، كما لم تدخل بريطانيا في معاهدة "شنجن"، وكذلك رفضت الانضمام إلى العملة الموحدة "اليورو" وتمسكت في المقابل بعملتها الجنية الإسترليني.[٤٣]

وقد أوضح استطلاع للرأي في بريطانيا في شهر ديسمبر٢٠١٣، أن نسبة ٣٩% من البريطانيين يعتبرون أن الاقتصاد هو أهم قضية تواجه بلدهم[٤٤]. في حين أوضحت الدراسات التي تناولت أسباب ودوافع تصويت البريطانيين للخروج من الاتحاد الأوروبي، أن الأشخاص ذوي الدخل المنخفض كانوا يميلون بشكل عام نحو مغادرة الاتحاد الأوروبي. فقد صوتت نسبة ٦٦% من الأشخاص الذين يقل دخلهم عن ١٢٠٠ جنيه إسترليني شهريًا للمغادرة، بينما صوتت فقط نسبة ٣٨% من الأشخاص الذين بلغ دخلهم ٣٧٠١ جنيهًا إسترلينيًا أو أكثر شهريًا للمغادرة. من جانب آخر، صوتت نسبة ٧٠% من الأشخاص الذين يواجهون صعوبات مالية أو لديهم موارد اقتصادية محدودة لصالح الخروج، مقارنة مع نسبة ٤١% فقط من الذين يتمتعون بدخل اقتصادي مريح[٤٥]. وهو ما يعني أن نسبة كبيرة من محدودي الدخل في بريطانيا ربطت بين أحوالها الاقتصادية المتدهورة وعضوية البلاد في الاتحاد الأوروبي؛ وعليه فقد رأت أن تصويتها لصالح الخروج من تلك العضوية سوف يفتح بارقة أمل أمامها لتحسين أوضاعها الاقتصادية.

علاوة على ما سبق، فإنه منذ الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨ وما لحقها من سنوات من التقشف، اتخذ الشعب البريطاني مواقف صارمة تجاه القضايا السياسية المختلفة مثل الهجرة، ووفقًا لاستطلاع للرأي في مارس ٢٠١٦ ، كان واحد من أهم ثلاثة مشاكل اقتصادية للناخبين المؤيدين للخروج (البريكست) هي أن العمال المهاجرين الي بريطانيا كانوا يقبلون بأجور منخفضة، إلى جانب قوانين وأنظمة الاتحاد الأوروبي، وأنظمة الحكومة العمالية الأخيرة. وكان تصويت معسكر الخروج في عام ٢٠١٦ يعكس غضب الرأي العام البريطاني، الذي واجه مرحلة تراجع اقتصادي وتهميش من قبل الحكومة. ويمكن القول إن قضايا التقشف، ورفض مستويات المعيشة المتراجعة في بريطانيا، وزيادة عدم المساواة الاقتصادية كانت بمثابة العوامل الرئيسية الدافعة لمعسكر الراغبين في مغادرة الاتحاد الأوروبي، في حين استخدمت قضية الهجرة بمثابة كبش فداء لهذه القضايا[٤٦].

إن تيار الخروج، وهو يدعو إلى استعادة استقلال البلاد من أيدي بيروقراطيي بروكسل ووقف الهجرة، فإنه روج لفكرة أن الانسحاب من الاتحاد الأوروبي هو بمثابة فرصة لإعادة توجيه ثروات البلاد لبناء المؤسسات العامة والاقتصاد البريطاني، مبررا أن العضوية في الاتحاد الأوروبي تكلّف بريطانيا (١٩,١) مليار جنيه سيكون متاحاً توفيرها لإنفاقها على تطوير النظام الصحّي. علاوة على ذلك، فهم يشتكون أيضا من سيطرة دول منطقة اليورو على مجريات اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي، مما أثر في القدرة التنافسية حتى قبل أزمة قروض منطقة اليورو. من جانبهم رأي رؤساء الشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة أن بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي إنما هو لصالح الشركات الكبرى، وأن بريطانيا الحضرية، وخاصة لندن، هي التي استفادت، لكنهم في الأطراف والقرى لم يستفيدوا.[٤٧]

٣- أزمة المهاجرين

عززت أزمة المهاجرين في صيف عام ٢٠١٥ شعورًا واسعًا في بريطانيا بأن الاتحاد الأوروبي لم يكن ضعيفًا اقتصاديًا فحسب، بل لم يتمكن أيضًا من السيطرة على حدوده. وقد استفاد نايجل فاراج ، زعيم حزب الاستقلال UK Independence party (UKIP)، كثيراً من الرأي القائل إن الاتحاد الأوروبي تعمد أن يوجد تدفق غير مراقب للمهاجرين إلى المملكة المتحدة، وقد لعب الخوف من الهجرة إلى جانب المخاوف من فقدان السيادة ، دوراً رئيسياً في تصويت الناخبين لصالح الخروج من عضوية الاتحاد الأوروبي.[٤٨]

وعندما نتحدث عن الهجرة باعتبارها سببا ودافعا لخروج بريطانيا من عضوية الاتحاد الأوروبي، يجب أن نوضح أن المقصود بالهجرة هنا ليس فقط الهجرة من دول الشرق الأوسط التي عانت الحروب والاضطرابات، بل أيضا وربما في المقام الأول الهجرة من دول الاتحاد الأوروبي نفسها وتحديدا من دول وسط وشرق أوروبا التي انضمت الى عضوية الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤[٤٩]. فيوجد في بريطانيا ٨,٧ مليون مهاجر، منهم ٣,٥٥ مليون مواطن من دول الاتحاد الأوروبي الأخرى. ٤٧% من هؤلاء كانوا من "الاتحاد الأوروبي القديم" (الدول التي كانت أعضاء في الاتحاد الأوروبي قبل توسيعه في ٢٠٠٤)، أكثر من نصفهم كانوا من الاتحاد الأوروبي الجديد أي من الدول حديثة الانضمام للاتحاد الأوروبي؛ فنسبة ٤٢ % كانوا من دول أوروبا الشرقية الثمانية التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤ ، و ١٠ % كانوا من بلغاريا ورومانيا[٥٠] وأقل من١ % كانوا من دول الاتحاد الأوروبي الأخرى[٥١].

وكان رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون قد أعلن أن حكومته ارتكبت خطأً فادحاً عندما لم تحد من سبل وصول المهاجرين إلى سوق العمل البريطاني في أعقاب حصول دول وسط أوروبا وشرقها على عضوية الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى تزايد عدد المهاجرين إلى بريطانيا على نحو غير مسبوق[٥٢].

جدير بالذكر أنه وفقًا لاستطلاع للرأي أجري في عام ٢٠١٧، أعرب الجمهور البريطاني بنسبة ٥٨% عن تفضيله تقليص أعداد المهاجرين، في حين فضل الثلث من الجمهور البريطاني اجراء تخفيض كبير في أعداد المهاجرين[٥٣]. وفي استطلاع آخر في عام ٢٠١٤ بشأن المواقف البريطانية تجاه التأثير الاقتصادي والثقافي للهجرة، رأى ٣١% أن الهجرة مفيدة للاقتصاد، بينما رأى ٤٧% أنها سلبية بالنسبة للاقتصاد (١٨% منهم قدروا أن تأثيرها سيء للغاية)، أما فيما يتعلق بالتأثير الثقافي فقد رأى ٣٥% أن الهجرة قد أثرت الحياة الثقافية، مقارنة بـــ ٤٥% اعتبروا أنها تقوض الحياة الثقافية (١٨% منهم رأوا أنها تقوض الحياة الثقافية بشدة)[٥٤].

بذلك كانت هجرة آلاف من دول شرق ووسط أوروبا إلى بريطانيا ومزاحمة المواطنين البريطانيين في الوظائف، المتغير الذي أثر في حياة البريطانيين عن قرب وبصورة مباشرة. لقد وجدت بريطانيا أن أفواج القادمين من شرق أوروبا ووسطها بهدف الاستقرار في بريطانيا مستفيدون من امتيازات المواطنة الأوروبية، من جانب آخر، فإن منافستهم للأيدي العاملة المحلية البريطانية، أذكى لدى بعض الشرائح شعورا بتهديد الأمان الوظيفي؛ ما خلق شعورا عاما يربط بين الخلاص من هذه المعضلة، ومغادرة الاتحاد الأوروبي[٥٥].

جدير بالذكر، أن تدفقات الهجرة إلى المملكة المتحدة على مدار الخمسة عشر عاما الماضية لم تكن استثناء إذا أخذت في سياق الهجرة إلي دول الاتحاد الأوروبي، بل إن بريطانيا استقبلت أعداد أقل مقارنة بصافي التدفقات من المهاجرين إلى أسبانيا وإيطاليا على سبيل المثال. علاوة على ذلك، كان هناك اندماج قوي للمهاجرين في المملكة المتحدة، في حين أن أصحاب العمل البريطانيين، كانوا يتمتعون بمرونة في منح الوظائف للمهاجرين، مقارنة بغيرهم من دول الاتحاد الأوروبي[٥٦].

وقد ذهبت بعض الدراسات الى أن الساسة البريطانيين قد ساهموا في إذكاء مشاعر الكراهية والاستياء ضد المهاجرين، بدلا من معالجة الإخفاق المزمن في سياسات التعامل

معهم.[٥٧] وباختصار فقد أصبح الساسة البريطانيين جزءا من المشكلة وليس جزءا من الحل[٥٨]. على الجانب الآخر، هناك بعض التفسيرات لأسباب الاستياء العام داخل بريطانيا من المهاجرين، وأيضا ردود منطقية عليها كما يلي:[٥٩]

السبب الأول الاستياء العام داخل بريطانيا من المهاجرين هو أنه في الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٤ كانت أجور العمال البريطانيين تواجه تخفيضات، وقد ربطت العمالة البريطانية بين هبوط أجورهم والهجرة، في حين أنه لا يوجد دليل يذكر على وجود مثل هذه الصلة.

والسبب الثاني قد يكون العجز في المساكن وربط ذلك بالمهاجرين. لكن الأسعار المرتفعة للغاية للمساكن في العديد من أجزاء بريطانيا مقارنة بالدخل، مع الزيادة في بناء المساكن على مدى العامين الماضيين، يدحض تلك الحجة بقوة.

السبب الثالث هو القاء البريطانيين اللوم على المهاجرين في الضغوط الواقعة على الخدمات الصحية والتعليمية. ومع ذلك، فقد ساهم المهاجرون من دول الاتحاد الأوروبي في التمويل العام، وكان البريطانيين يواجهون في الأصل مشاكل في تقاسم مثل هذه الخدمات. ويمكن أن تكون هذه مشكلة أخرى متعلقة بالسياسة العامة ، حيث أن توفير هذه الخدمات كان بطيئًا جدًا بحيث لا يستجيب للطلب المتزايد عليها. كما أنه يعكس عجزًا مؤسسيًا، حيث إن الضرائب التي يقدمها المهاجرون إلى الحكومات المركزية لم تنعكس بشكل إيجابي عليهم في الخدمات العامة الإضافية التي يطلبونها.

٤- التيار القومي والتمسك بالهوية

أشارت استطلاعات أوروبية للرأي في عام ٢٠١٦ أن نسبة ٥٣% فقط من الشعب البريطاني، قالت إنها تشعر بالانتماء إلى مواطنة الاتحاد الأوروبي. وهى نسبة منخفضة لكنها لم تكن الأقل فقد بلغت تلك النسبة في إيطاليا ٤٩%، وفي بلغاريا ٤٩% ، وفي اليونان ٤٦%، وهى الدول التي عانت بشدة من تداعيات الأزمة المالية في أوروبا. لكن فيما يخص بريطانيا كان هناك العديد من التفسيرات لحقيقة أن الشعب البريطاني من بين أقل الشعوب الأوروبية تعريفا لنفسه بأنه ينتمي الي الهوية الأوروبية. أولاً، خلال الحرب العالمية الثانية كانت بريطانيا هي القوة الأوروبية الحليفة الوحيدة التي لم يتم احتلالها. ثانياً، لدى بريطانيا نظامها القانوني الخاص. ثالثًا، أن كون بريطانيا جزيرة قد أدي لعزلة بريطانيا جزئيًا عن أوروبا وزاد

أيضا شعورها بالاستقلال عنها. لذلك كانت بريطانيا أقل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي اندماجا في الكيان الأوروبي بسبب تلك العوامل التي أثرت على هوية البريطانيين.[٦٠]

ويرى بعض المتخصصين في الشأن الأوروبي، أن قضية الهوية الأوروبية بقيت مجرد تفكير وتنظير وتمني ولم تتجاوز تلك المرحلة؛ فمن الصعب تحقيقها مع ٢٨ دولة عضوا، وأن تحقيقها سوف يكون أصعب في حال توسع الاتحاد الأوروبي مستقبلا ليضم دول البلقان ودول القوقاز وغيرها. ذلك أن تلك الزيادة سوف تؤدي الى إضافة لغات جديدة، كما ستعقد من عملية صنع القرار وتضيف العديد من المشكلات؛ ما سوف يفرض في نهاية الأمر المزيد من الضغوط على الهوية الجماعية الهشة. فكلما اتسع الاتحاد الأوروبي بدا أكثر بعدا عن المواطنين وأكثر بيروقراطية في الأداء. فقد نجح الاتحاد الأوروبي في زيادة أعضائه وتوسيع أسواقه وشكل نموذجا للتكامل الإقليمي لكنه لم ينجح في اكتساب هوية، حيث تبقى الهوية مفقودة أو ضعيفة[٦١]. ويذهب هذا الرأي إلى ما يمكن من خلاله تفسير البريكست حيث يقول إنه رغم إطلاق نظام إعلامي عبر أوروبا، وبث تليفزيوني مشترك (يورونيوز) الا أن كل ذلك لم يسفر عن نتائج تذكر " حيث بقي المشاهدون الأوروبيون منقسمين قوميا، بسبب تنوع اللغات والثقافات وتقاليد الإعلام. ولذا يتم توصيل القضايا الأوروبية من خلال المؤسسات الوطنية والأحزاب وجماعات الضغط، وينظر للقضايا الأوروبية من خلال عدسات قومية".[٦٢]

وقد شكلت فكرة الهوية عاملا مؤثرا بالفعل في رؤية وتعامل النخبة السياسية البريطانية مع أوروبا. ورغم أن هناك مجموعة من العوامل الأخرى الدافعة للخروج، إلا أن السؤال المرتبط بالسيادة، كان هو الأكثر حضورا في جوهر الاستفتاء. لقد كانت الفروق والانقسامات العرقية واضحة عند التصويت على البريكست، فالناخبين البيض كانوا أكثر تصويتا للخروج بنسبة 53 %، في حين صوتت نسبة ٦٧% ممن يصفون أنفسهم بالآسيويين لصالح البقاء ، كما صوت ٧٣% من الناخبين السود أيضا لصالح البقاء. وصوت ما يقرب من ٦ من كل ١٠ نسبة ٥٨% ممن يصفون أنفسهم بأنهم مسيحيون للمغادرة بينما صوت ٧ من كل ١٠ مسلمين لصالح البقاء. ومع ذلك ، فإن بعض المهاجرين من دول الكومنولث الذين صوتوا لصالح الخروج فعلوا ذلك لأنهم أرادوا نظامًا أكثر عدالة للهجرة لا يمنح معاملة تفضيلية لأوروبا الشرقية على أشخاص من بلدانهم[٦٣]. اذن فقد كشف البريكست عن تيار قومي لا يستهان به في بريطانيا، علاوة على خطوط التصدع في تقسيم الطبقات داخل البلاد. ويمكن القول إن

تاريخ الإمبراطورية البريطانية وما نتج عنه من تنوع عرقي- ديني داخل بريطانيا، علاوة على الهجرات من وسط وشرق أوروبا، والهجرات من دول الشرق الأوسط قد ساهم في تعقيد البريكست وجعلها عملية تميل بين طرفي شد وجذب وفقا لمصالح كل طرف.

جدير بالذكر أن انتخابات البرلمان الأوروبي ٢٠١٩ التي أجريت في نهاية شهر مايو ٢٠١٩، لانتخاب ٧٥١ نائباً في برلمان أوروبي، الذي يُعد الهيئة التشريعية الوحيدة العابرة للدول في العالم، حيث يضع أعضاء البرلمان الأوروبي القوانين لـــ ٥١٢ مليون مواطن في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها ٢٨ دولة. أسفرت تلك الانتخابات عن تقدم ملحوظ لصالح الحركات القومية والشعبوية التي تعارض التكامل الأوروبي[٦٤]، فحزب الرابطة المعارض للهجرة واللاجئين أصبح الحزب الأول في إيطاليا، وحزب مارين لوبين اليميني هو كذلك الأول في فرنسا، وحزب نيجل فاراج هو الأول في المملكة المتحدة، إذن الأحزاب المؤثرة على الساحة الآن في إيطاليا وفرنسا وانجلترا، تطالب بدور أضعف للاتحاد الأوروبي، ودور أقوي للتيار والأحزاب القومية.[٦٥]

٥- دور القيادة السياسية

من الطبيعي أن يكون دور القيادة السياسية في ترتيب متقدم عند الحديث عن الأسباب التي دفعت بريطانيا للتصويت لصالح البريكست، لكن الباحث وضعه أخيرا ليوضح، من وجهة نظره، أن كل العوامل الأخرى التي ذكرت قبله وهى: الاستقلالية البريطانية ازاء الكيان الأوروبي الموحد، والأزمات الاقتصادية وأداء الاتحاد الأوروبي الاقتصادي، أزمة المهاجرين، والتيار القومي والتمسك بالهوية لم تكن كافية بمفردها لخروج بريطانيا من عضوية الاتحاد الأوروبي لولا وجود قيادات بريطانية على مر تلك السنوات (١٩٧٣- ٢٠١٦) إما غير متحمسة أو غير مقتنعة أو رافضة لفكرة عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي. فكما رأينا أن بريطانيا رفضت بداية الانضمام إلى المجموعة الأوروبية للفحم والصلب، لدى تأسيسها. وقال رئيس الوزراء، في ذلك الوقت كليمنت أتلي للبرلمان في عام ١٩٥٠ إن حزبه ليس مستعدا لتسليم أكثر قوى الاقتصاد حيوية في بلاده إلى سلطة غير ديمقراطية لا تخضع للمساءلة، وحتى بعد انضمام بريطانيا لعضوية الاتحاد عام ١٩٧٣ فإن القيادات البريطانية المتتالية ظلت تساوم الاتحاد الأوروبي للحصول على استثناءات ومزايا من الاتحاد.

لكن اللافت للنظر بالفعل هو أن القيادات السياسية البريطانية وظفت واستخدمت عضوية

بريطانيا في الاتحاد الأوروبي باعتبارها ورقة سياسية داخلية؛ لتحقيق مكاسب حزبية في حين أنها يفترض ألا تكون كذلك. فقد قرر رئيس الوزراء البريطاني الجديد ،في ذلك الوقت، هارولد ويلسون (حزب العمال) عام ١٩٧٥، في مواجهة انقسامات بين وزرائه بشأن أوروبا، إجراء استفتاء على البقاء في التكتل أو الخروج منه. وصوت البريطانيون بنسبة بلغت ٦٧ % مقابل ٣٣ % لصالح البقاء. ونجد أن رئيس الوزراء ديفيد كاميرون (2010–2016)، قد استخدم ورقة عضوية بلاده في الاتحاد الأوروبي مرتين، مرة للحصول على مزايا واستثناءات من الاتحاد الأوروبي لبريطانيا ، ملوحا أو متحججا بورقة العضوية. أما المرة الثانية فكانت ضد خصومه السياسيين؛ حيث لجأ لاستخدام كارت العضوية لحسم صراع انتخابي داخلي، حينما وعد الناخبين في ٢٠١٣ بإجراء استفتاء على بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، في حال فوز حزبه في انتخابات ٢٠١٥ ، كما سبق ذكره، لكن الاستفتاء على البريكست أطاح به.

وتشير الأدبيات الى أن التكامل الأوروبي كان دائما مسألة محل خلاف في السياسة البريطانية. وأن كلا من الحزبين الرئيسيين: حزب المحافظين وحزب العمال، شهد انقسامات وتغير في السياسات في العقود الماضية بسبب هذا الموضوع. وبشكل خاص فقد شهد حزب المحافظين منذ التوقيع على معاهدة ماستريخت في عام ١٩٩٢، جدلا بين الالتزامات الاقتصادية التي تتطلبها المعاهدة، والعواقب السياسية المترتبة عليها مثل الحد من السيادة الوطنية.[٦٦]

من جانب آخر، عندما سُئل رئيس الوزراء الأسبق ديفيد كاميرون حول الدعوة لاستفتاء عام ٢٠١٦ ، إذا ما كان قد فعل ذلك "لأسباب إدارة الحزب"؟ فانه لم ينف ذلك، واكتفى بالقول إن كل الأحزاب البريطانية التي خاضت الانتخابات خلال الفترة من ٢٠٠٥– ٢٠١٥ تعهدت بإجراء استفتاء مماثل[٦٧]. وهو ما يؤكد حقيقة أن عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي تم استخدامها كورقة للمساومات والضغوط وتحقيق المصالح الحزبية في السياسة الداخلية البريطانية.

من جانب آخر، نجد أن العوامل أو المشكلات الأخرى مثل الأزمات الاقتصادية وأداء الاتحاد الأوروبي الاقتصادي، وأزمة المهاجرين، والتيار القومي والتمسك بالهوية قد طالت كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وليس بريطانيا فقط، لا بل أن اليونان، على سبيل المثال، الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٨١ ، شهدت أزمة اقتصادية خانقة بدأت مع عام

٢٠٠٨، كما شهدت موجات مكثفة من الهجرة غير الشرعية بحرا عبر جزرها الكثيرة، لكنها لم تفكر في طرح الخروج من عضوية الاتحاد الأوروبي باعتباره موضوعا وخيارا للاستفتاء الشعبي. أضف إلى ذلك أن مسألة التيار القومي والتمسك بالهوية، هي سمة وعقبة ، أمام معظم الدول الأوروبية في سبيلها لتحقيق التكامل/ الاندماج الأوروبي، علاوة على ذلك، فإن ظهور التيارات القومية والشعبوية في أوروبا، التي تعارض التكامل الأوروبي وتدعو إلى النزعة القومية الوطنية وتحرض على كره الأجانب الخ ليست بالظاهرة الجديدة ومن المتوقع أن تستمر، وهى ليست مشكلة أمام بريطانيا وحدها. ولكن كما يتضح فإن القيادات السياسية البريطانية، الراغبة في البريكست، استغلت تلك النزعات القومية والوطنية، مع تحميل المهاجرين مسؤولية تراجع مستوى الأجور والخدمات الصحية والتعليمية وغيرها في البلاد كما سبق ذكره.

خاتمة:

تكهنت الوظيفية الجديدة بحدوث الانسحاب أو التراجع "Spill-backs"عندما تصبح الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي غير راغبة في التعامل مع السياسات على المستوى فوق الوطني، وهو ما حدث في حالة بريطانيا وكان ذلك جليا منذ انضمام بريطانيا للجماعة الأوروبية عام ١٩٧٣ وحتى تصويت البريطانيين لصالح الخروج. ويسود ذلك التفسير بأن بريطانيا نظرت بشكل براجماتي بحت الى مصالحها الفردية خاصة في الجوانب الاقتصادية والمالية بحسابات المكسب والخسارة تجاه عضويتها في الاتحاد الأوروبي، بعيدا عن منطق واطار ومتطلبات العمل الجماعي (التكتلات، المنظمات الدولية، التحالفات) وهو الأمر الذي قد يتطلب تقديم تنازلات مالية أو اقتصادية أو ربما التغاضي عن تحقيق مكاسب اقتصادية آنية، في مقابل المحافظة على قيم ومصالح واستقرار التنظيم أو التكتل ككل أي كان شكله، حيث تتحقق مكاسب أكبر وأكثر على المدى البعيد.

من جانب آخر، فإن نظرية الوظيفية الجديدة وبما وضعته من افتراضات، سبق ذكرها، تفترض أن عملية التكامل الإقليمي تقوم أساسا على عاملين أساسيين هما: المكاسب المتبادلة، ومستوى عال من الترابط الوظيفي، ووفقاً للنظرية فإن الاتحاد الأوروبي من المرجح أن يتفكك إذا تلاشى هذان العاملان. وعلى هذا يمكن بدرجة عالية من الوضوح، وفقا لهذه للنظرية، القول إن قرار بريطانيا الخروج من عضوية الاتحاد الأوروبي يرجع في جانب أساسي منه إلى

عدم رضاها عن المكاسب التي تحققها من عضويتها في الاتحاد، وأن ما تقدمه للاتحاد من موارد والتزامات سياسية وقانونية، أقل بشكل كبير من المنافع والمكاسب التي تحصل عليها، وبالتالي فإن من مصلحة بريطانيا الخروج من عضوية الاتحاد الأوروبي. هذا علاوة على مقاومة بريطانيا لأشكال تطور الترابط السياسي أو حتى الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي، فقد بقيت خارج منطقة اليورو وخارج منطقة الشنجن ورفضت ومشروعات الاتحاد الأوروبي لتعزيز قوته سياسيا وقانونيا على حساب الدول الأعضاء، وطالبت بامتيازات واستثناءات في هذا الصدد.

أما عن مسألة الهجرة والقاء البريطانيين اللوم على تدفقات الهجرة إلى البلاد على مدار الخمسة عشر عاما الماضية، في تبرير البريكست فقد تبين أن بريطانيا لم تكن استثناء إذا أخذت في سياق الهجرة إلي دول الاتحاد الأوروبي، مثل إيطاليا وأسبانيا واليونان أو حتى ألمانيا، بل إن بريطانيا حصلت على استثناءات من الاتحاد الأوروبي في تعاملها مع المهاجرين كما سبق ذكره. وقد بينت الدراسات أن الساسة البريطانيين قد ساهموا في إذكاء مشاعر الكراهية والاستياء ضد المهاجرين، بدلا من معالجة الإخفاق المزمن في سياسات التعامل معهم.

أما الأمر الذي يدعو الى الملاحظة والبحث فهو حقيقة أنه رغم مرور ٤٣ عاما على عضوية بريطانيا في الكيان الأوروبي (منذ العضوية عام١٩٧٣ وحتي التصويت بالخروج في عام ٢٠١٦) إلا أن تلك السنوات فشلت في خلق شعور لدي البريطانيين (شعبا وقيادة من السياسيين) بالانتماء الى أوروبا. من جانب آخر، أظهرت الدراسات وتحليل نتائج التصويت أن قضية الشعور بالهوية البريطانية المستقلة لعبت دورا هاما في التصويت لصالح البريكست. وأن مسألة الشعور بالهوية الأوروبية في باقي دول الاتحاد تعاني صعوبات أيضا وتظل مجرد تفكير وتمني ولم تتجاوز تلك المرحلة في الحقيقة لعدة أسباب منها تعدد اللغات والثقافات داخل الاتحاد.

أيضا بقي القول انه رغم ما حققه الاتحاد الأوروبي من نجاح في تحقيق التكامل الإقليمي لم يصل اليه غيره، الا أن ذلك النجاح واجه خلال السنوات العشر الأخيرة تحديين أساسيين هما: تعرض بعض اقتصادات الاتحاد الأوروبي لأزمات اقتصادية ومالية ، كشفت عن عمق أزمة الأبنية المؤسسية للاتحاد وعدم قدرتها على منع انتقال الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية

اليها. وخروج بريطانيا من عضوية الاتحاد الأوروبي بعد عقود كاملة من العضوية، وبعد وصول تلك العملية الى مراحل متقدمة. وهو أمر في حاجة الى إعادة نظر من جانب الاتحاد الأوروبي.

وأخيرا فإن التداعيات المتوقعة من البريكست عديدة، ولم يكن هناك متسع لمناقشتها في هذه الدراسة ،لكنها بدون تشك سوف تضع ضغوطا على الاتحاد الأوروبي، بخصوص مسائل مثل الهجرة والاقتصاد والهوية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي وغيرها. والأغلب أن الاتحاد الأوروبي بما عهد عنه من منهج التدرج، والعمل وفقا لطريقة عملية هي "الاختلاف في اطار الاتفاق"، سوف يتغلب على أزمة بريكست الخاصة ببريطانيا أخذا في الاعتبار الوضع الخاص لها منذ دخولها وحتى تخليها طواعية عن العضوية في الاتحاد الأوروبي.

هوامش الدراسة

[١]محمد فايز فرحات، النموذج الآسيوي في التكامل الاقتصادي وتحرير التجارة، كراسات استراتيجية، العدد ٢٩٠ المجلد السابع والعشرون (الأهرام: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، يوليو ٢٠١٨)، ص٤.

[٢]المرجع السابق، ص ٩.

[٣]حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو ٢٠٠٤) ص ٦١.

[٤] المرجع السابق، ص ٦١.

[5]David Mitrany, A Working Peace System (Chicago: Quadrangle Books, 1966).

[6] Robert O. Matthews, Arthur G. Rubinoff, and Janice Gross Stein (eds.), International Conflict and Conflict Management (Ontario: Prentice- Hall Canada Inc., 1989) pp. 547-548.

[7] David Mitrany, op- cit, pp.10-11.

[8] Justin D. Cooper, "Functionalism's Working Peace System", in Robert O. Matthews, Arthyr G. Robinoff, Janice Gross Stein, op.cit., p.548

[٩] جميل مطر، علَى الدين هلال، النظام الإقليمى العربى: دراسة فى العلاقات السياسية العربية (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣) ص ص ١٨-١٩ .

[١٠]محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة فى أصول العلاقات الدولية الإقليمية (القـــاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،٢٠٠١) ص ص ٣٨-٣٩.

[11] Ernst B. Haas, The Uniting of Europe: Political, Social And Economic Forces 1950-1957 (Stanford: Stanford University Press, 1958) p.16, also; Beyond the Nation state (Stanford: Stanford University Press,1964).

[١٢]خليل إسماعيل الحديثى، الوظيفية والنهج الوظيفى فى نطاق جامعة الدول العربية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ٦٢ (أبو ظبى: مركز الإمـــارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،٢٠٠١) ص ٩.

[١٣] عطية حسين أفندي، المنهج الوظيفي ودراسة المنظمات الدولية مع التطبيق على نظام الأمم المتحدة، في على عبد القادر (تقديم)، مركز اتجاهات حديثة فى علم السياسة (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد – جامعة القاهرة، ١٩٨٧) ص ص ٣٢٦- ٣٢٨.

[١٤]عبد الناصر جندلي،" التكامل: مقاربة مفاهيمية وتنظيرية"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد ٣ أغسطس ٢٠١٥، ص ١٧.

[15] Hans Vollard. *A theory of European disintegration*. Latvia: Fourth Pan-European Conference on EU Politics, 2008, p.8.

[١٦] زراولية فوزية، نظريات التكامل والاندماج (الجزائر: كلية الحقوق – جامعة محمد الصديق بن يحي، ٢٠١٨)، ص ص ٣٤-٣٦، على الرابط: https://bit.ly/2PkU7ik

[١٧] محمد فايز فرحات، مرجع سابق، ص٥٢.

[١٨] زراولية فوزية، نظريات التكامل والاندماج، مرجع سابق، ص ص ٣٦-٤٠.

[١٩] للمزيد من التفاصيل عن الإقليمية والتكامل أنظر: خالد البنداري الباجوري، مشكلات تجارة دولية (القاهرة: جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا- إدارة الكتاب الجامعي، ٢٠٠٨) ص ص ٣٧-٥٦.

[20] Henrik Scheller & Annegret Eppler. "European Disintegration – non-existing Phenomenon or a Blind Spot of European Integration Research?" Institute for European Integration Research, working paper no. 2/2014, pp.25.

[21] Douglas Webber. How Likely Is It That The European Union Will Disintegrate? A Critical Analysis of Competing Theoretical Perspectives. European Journal of International Relations, Vol. 20(2), 2014, p.342.

[22] Fatima Mounir Nouby, The European citizens 'perspectives towards the EU integration process, Master thesis, Euro-Med Master Program (Cairo University: Faculty of Economics and Political Science, 2019) pp. 7-8.

[23] Riham Bahi, Regionalism in Hard Times: Brexit and the Limits of Hegemonic Regionalism, Review of Economics & Political Science, Vol.2, Issue 1, January 2017, p.37.

[24] Riham Bahi, Regionalism in Hard Times: Brexit and the Limits of Hegemonic Regionalism, Review of Economics & Political Science, Vol.2, Issue 1, January 2017, p.37.

[25] Ibid, p.37

[26] Pauline Schnapper, British Foreign Policy in the Context of Brexit: Realism or Irrationality?: The Return to Realism?, January 2019, Available online at: https://www.researchgate.net/publication/326814676_British_Fore

[٢٧] حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مرجع سابق، ص ١٢٠.

[٢٨] مروة نظير، "فرصة بريكست: لماذا يدعم "ترامب" خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؟"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ١٦ يونيو ٢٠١٩، على الرابط: https://bit.ly/32OTAYX

[٢٩] المرجع السابق.

[٣٠]"تسلسل زمني– رحلة بريطانيا الصعبة لدخول الاتحاد الأوروبي والخروج منه"، موقع "رويترز"، ١٨ ديسمبر ٢٠١٨، على الرابط:https://bit.ly/2NT7aqb

[٣١]حول الأخطاء التي وقعت فيها تيريزا ماي بشأن إدارة ملف بريكست أنظر: منال لطفي، "بريكست..الاختبار الأصعب لماي"، موقع "العين" الاخباري، ٢٢ مارس ٢٠١٩، على الرابط :

https://al-ain.com/article/breakest-difficult-test-may

[٣٢] يقصد بالبريكست الناعم الإبقاء على علاقات اقتصادية وثيقة مع الاتحاد الأوروبي بعد بريكسيت، في حين يدعو بريكست القاسي الى القطيعة الواضحة معه.

[٣٣]"بريطانيا: استقالة وزير الخارجية بوريس جونسون يزيد البريكسيت تعقيدا"، موقع "فرانس ٢٤"، ٩ يوليو ٢٠١٨، على الرابط: https://bit.ly/2Ohf3EH

[٣٤]للمزيد من التفاصيل عن تلك المرحلة أنظر: نوار الصمد، "بريكست بلا صفقة : سيناريو خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ١١ يونيو ٢٠١٩، على الرابط:

https://bit.ly/37cgvB1

[35] Pauline Schnapper, op.cit.

[٣٦]انضمت بريطانيا الى المجموعة الأوروبية في ٢٢ يناير ١٩٧٣ مع كل من الدنمارك، وأيرلندا وهو التوسع الأول للمجموعة ليصبح عددها تسع دول. واقترنت التوسعة بتعميق مهام المجموعة بحيث مُنحت مهام اجتماعية وإقليمية وبيئية.

[٣٧] "منذ ١٩٥٠ حتى اليوم: لمحة عن دخول و"خروج" بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، موقع "يورونيوز"، ١٩ ديسمبر ٢٠١٨، على الرابط:https://bit.ly/2JDxFgF

[٣٨]المرجع السابق.

[٣٩]"حكاية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كلها"، موقع "عربي بوست"،في ٢٩ يونيو ٢٠١٦، على الرابط:

https://bit.ly/2QdUdsD

[٤٠] المرجع السابق.

[٤١]المرجع السابق

[٤٢] محمد علي الروسان، "الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي المقدمات والدوافع : دراسة تحليلية"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد الثامن عشر، العدد الرابع، أكتوبر ٢٠١٧، ص ١٧٧.

[٤٣] المرجع السابق، ص ص، ١٧٧– ١٧٨.

[44] Fatima Mounir Nouby, op.cit., p.٧٧.

[45] Ibid., p.75.

[46] Ibid., p. 87.

[٤٧]محمد علي الروسان، مرجع سابق، ص ١٩٠.

[٤٨] Pauline Schnapper, op.cit.

[٤٩]شهد شهر مايو ٢٠٠٤ انضمام عشر دول للاتحاد الأوروبي هي: لاتفيا- استونيا- ليتوانيا - بولندا- التشيك - المجر- قبرص - مالطا - سلوفاكيا- سلوفينيا.

[٥٠]انضمت كل من بلغاريا ورومانيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي في شهر يناير ٢٠٠٧.

[51] Kamil Kotlinski, The economic consequences of leaving European Union by Great Britain, EKONOMIA I PRAWO. Economics and Law, Volume 17, Issue 2, June 2018,p. 164.

Available online at:

file:///C:/Users/DELL/Downloads/The_economic_consequences_of_leaving_European_Unio.pdf

[٥٢]محمد مطاوع، "الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة : الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدّات"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٣١ يناير ٢٠١٥، على الرابط: https://bit.ly/39gSb1V

[53] Fatima Mounir Nouby, op.cit., p80.

[54] Ibid., pp.82-83.

[٥٥]محمد علي الروسان، مرجع سابق، ص ١٨٢.

[56] Fatima Mounir Nouby, op.cit., p.8٤.

[57] Simon Tilford. Britain, immigration and Bexit. Centre for European Reform, Issue105, December 2015/January 2016.

Available online at:

https://www.cer.eu/sites/default/files/bulletin_105_st_article1.pdf

[٥٨]للمزيد من التفاصيل حول القيود التي فرضتها بريطانيا على المهاجرين واللاجئين اليها للحد من أعدادهم أنظر: محمد مطاوع، مرجع سابق.

[59] Ibid.

[60]Fatima Mounir Nouby, op.cit., p.90.

[٦١]بشارة خضر، عملية الاندماج الأوربي النشأة - العقبات - التحديات المستقبلية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ١٥١ (أبوظبى: مركز الإمـــارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،٢٠١٠) ص ٤٤.

[٦٢] المرجع السابق، ص ص ٤٤- ٤٥.

[63] Jacqueline O'Reilly, Julie Froud, Sukhdev Johal, et. al, Brexit: understanding the socio-economic origins and consequences, Socio-Economic Review, 2016, Vol. 14, No. 4, p. 811.
Available online at:
https://core.ac.uk/download/pdf/80766060.pdf

[٦٤] "انطلاق الانتخابات الأوروبية... والشعبويون يتطلعون لمكاسب"، صحيفة "الشرق الأوسط"، ٢٤ مايو ٢٠١٩، على الرابط: https://bit.ly/32VYh3r

[٦٥] "نتائج الانتخابات الأوروبية تخلط الأوراق وتغير موازين القوى" ، موقع"DW"، ٢٧ مايو ٢٠١٩، على الرابط: https://bit.ly/33R7kE1

[66] Simon Usherwood, Brexit as a Cause and a Consequence of Political Change in the UK, July 2018, Available online at:
https://www.researchgate.net/publication/326446011_Brexit_as_a_Cause_and_a_Consequence_of_Political_Change_in_the_UK

[67] "David Cameron: EU referendum claim fact-checked", BBC News, 19 September 2019, Available online at: https://www.bbc.com/news/uk-politics-49753420